

# بحوث أساتذة الجامعات: الواقع والتطلعات

أ.د. عامر خضير الكبيسي (\*)

## مقدمة

هي المقالات والدراسات التي نُشرت حول دور الأستاذ الجامعي في إجراء البحوث والدراسات العلمية، مقارنة بما كُتب ونشر حول دوره التدريسي **قليلة** وما يتطلبه من إعداد لمفردات المقررات وتحديد المراجع وتوضيح أساليب التدريس واستعانته بالتقنيات لتوصيل معرفته وكيفية صياغته للأسئلة الامتحانية وتوزيع الدرجات وتصحيح الأوراق الامتحانية وغيرها من الفرعيات المرتبطة بكونه أستاذاً متخصصاً في تغطية بعض المقررات التدريسية التي تقع ضمن اختصاصه.

بل إن إدارات الأقسام العلمية في أغلب الجامعات وخاصة في أقطارنا العربية ظلت تولي جل اهتمامها بتوزيع المقررات على الأساتذة وتحديد أعبائهم التدريسية ليطلعوا عليها في نهاية كل عام دراسي فيهيئوا أنفسهم للنهوض بها وإثرائها بما يستجد من مراجع أو مفردات جديدة .

أما البحث العلمي وما ينبغي لأعضاء هيئة التدريس أن يقوموا به خلال الأعوام الدراسية القادمة، فقلما وضعت له خطة أو صدرت بشأنه قرارات تلزم أيّاً منهم بتحديد ما سيقدمه من بحوث علمية شخصية أو بالتعاون مع آخرين من زملائه. ولذلك ظلت مهمة إجراء البحوث من قبل التدريسيين تخضع لرغباتهم الشخصية ولظروفهم العائلية وكأنها مسألة تطوعية إن شاءوا نهضوا بها وإلا تجاوزوها.

وفي غياب السياسات الموجهة للبحوث العلمية وغموض القرارات التي تعتبرها نشاطاً هاماً وملزماً إلى جانب مهمة التدريس، ولضعف الحوافز المادية والمعنوية التي تثير لدى الأساتذة الحماس والتنافس وتحثهم على طلب التفرغ العلمي لإجراء البحوث التي يكلفون بها، فقد بقي البحث العلمي على مستوى أغلب جامعاتنا العربية ترفاً أكثر منه ضرورة وحتى يومنا هذا.

(\*) عميد كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

ولذلك نجد نسبة عالية من التدريسيين ارتضوا البقاء في مواقعهم وبألقابهم العلمية دون ترقيات لمراتب أعلى، لأن الترقية تتطلب إنجاز عدد من البحوث العلمية الرصينة ونشرها في مجلات متخصصة. وحتى حين يُعد البعض بحوثهم من أجل استيفاء شروط الترقية، فإن الغالبية من نتائجهم يدور في نطاق البحوث التقليدية القاصرة على تحديد المشكلة والعينة والاستبانة، ثم التحليل الإحصائي واستخلاص النتائج وتقديم التوصيات المرفقة ببعض المراجع دونما اهتمام بالغ بجدوى نتائجها ومدى صلتها بالواقع الذي يفترض تطويره أو حل مشكلاته.

ولذلك ظلت البحوث العلمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعاتنا العربية محدودة في كمها وفي نوعها، لأن أهدافها شخصية وجهدها فردي ومردودها المادي والمعنوي على الباحثين سلبي، مقارنةً بالجهد والوقت والمعاناة والمنغصات التي تمر بها بحوثهم قبل أن ترى النور.

وواقع كهذا لا يمكن أن يظل على حاله ونحن نعيش إرهاصات الألفية الثالثة ونجتاز عقدها الأول الذي شهد تحولات سريعة ومستجدات كثيرة وشخصت خلاله الإشكاليات التي ظلت تعوق حركة الحياة لعقود طويلة ومن بينها إشكالية البحث العلمي على مستوى الجامعات العربية وعجز الهيئات التدريسية عن النهوض بمسئولياتها البحثية على غرار ما يتوقع منها ومقارنة غيرها من الجامعات المتقدمة الرصينة. علماً أن المناهج التدريسية ومقرراتها لا يمكن أن تتغير وتتطور بدون إثرائها بنتائج البحث العلمي، وإن المهارات والقدرات التدريسية ذاتها بحاجة إلى البحث والدراسة قبل أن يتم غرسها والتدريب عليها، ناهيك عن أهمية البحث العلمي لحركة التغيير والتجديد والإبداع على مستوى الهيئات والمؤسسات.

لذلك حاولنا في ورقتنا هذه أن نقف عند معاني البحث العلمي، كما ينبغي أن تكون عليه بحوث الأساتذة الجامعيين، ونُعرّف بالأهداف المتعددة والكبيرة التي تتجه لتحقيقها ونتناول أهم الخصائص الواجب توفرها بالباحثين الجيدين والخصائص الواجب توفرها بالبحوث الرصينة، ثم نشخص بعض المعوقات والإشكاليات التي تحد من حركة التجديد في مجال البحث العلمي وما ينبغي فعله للحد من آثارها السلبية.

وقد وظفنا في كتابتها ما تراكم لدينا من ممارسات ومعايشات على مدى أربعة عقود من العمل الجامعي، وإعداد البحوث وتحكيمها ونشرها، فكانت تجربة ثرية وددنا توثيقها بهذه الصفحات أملين أن يشهد العقد الثاني من هذه الألفية تحولاً حكومياً ومؤسسياً نحو سياسات واستراتيجيات وخطط وموازنات للبحوث العلمية التطبيقية والتجريبية والإبداعية التي تثري المعرفة وتوظفها في تحسين نوعية الحياة لهذا الجيل وللأجيال القادمة.

### ماهية البحث العلمي وأهميته

من المعلوم أنه لا يوجد تعريف واحد جامع وشامل لمصطلح البحث العلمي، لذلك تشيع في المصادر المختلفة تعريفات متعددة وهي تتنوع باختلاف مجالاتها ومناهجها وأنواعها، غير أنها تكاد تلتقي عند مضامين متقاربة وإن اختلفت المفردات والصيغ المعبرة عنها.

ولغويًا تعد لفظة «البحث» مصدرًا للفعل بحث، ويعني: التتبع، التحري، التفصي، الطلب، التساؤل، وهذه بدورها تتطلب البحث والتنقيب والمتابعة والتأمل والتفكير وصولاً للشيء المبحوث عنه. (زيان، ٢٠٠٢).

وقد عرف الجرجاني البحث لغة بأنه: التفحص والتفتيش وعرفه اصطلاحاً بأنه إثبات النسبة الإيجابية أو السلبية بين شيئين بطريقة الاستدلال.

أما غير اللغويين فقد عرفوه وفقاً للمراحل الزمنية التي تعاقبت وأسهمت في تعميق معناه أو تحديد مداه أو ذكر مبعثه، فأصبحت هذه التعريفات مجتمعة تتسع لاحتواء جل أبعاده ومقاصده ومجالاته وتخصصاته. (إبراهيم، ٢٠٠٠).

وفي أدناه نوجز أهم التعريفات التي أعطيت للبحث العلمي معتبرة إياه:

- حزمة من الطرائق والخطوات المترابطة والمتكاملة لإثبات ما هو معلوم أو رفضه أو تطويره أو تطبيقه.
- سعي وجهد منظم نحو العلم الذي يفسر ظاهرة أو يحل مشكلة أو يطور بيئة.
- استقصاء دقيق لاكتشاف فرضيات واشتقاق تعميمات وتقديم مقترحات.

- مدخل لزيادة المعرفة لدى الإنسان تعبيراً عن حبه للاستطلاع ورغبته في الكشف والابتكار.
- تقصي تجريبي ناقد ومنظم لفرضيات تحدد طبيعة العلاقة بين متغيرات تحكم ظاهرة ما.
- عملية منهجية لتقصي معلومات تخص قضية محددة للتعرف على أسبابها وأعراضها وصولاً لمعالجتها.
- خطوات مدروسة لاكتشاف سمة أو معلومة حول عالمنا المحيط لكنها مجهولة.
- عملية عقلانية منظمة يقوم بها الباحث (فرداً أو جماعة) لتقصي الحقائق بشأن مسألة أو قضية أو ظاهرة.
- جهد ذهني موجه لإدراك ما هو مجهول أو غامض وجعله أكثر فهماً ووضوحاً.
- مرحلة استباقية في سياق التغيير لرسم مستقبل أفضل مما هو كائن.
- نشاط مدروس يبدأ بجمع بيانات وتحويلها إلى معلومات ومعالجتها بمنهجية منطقية لاتخاذ قرارات.
- وسيلة منطقية لاختبار فرضية أو لبناء نظرية أو لتقصي ما هو شائع منها.
- مشروع تعاوني وتضامني موجه لإيجاد طرائق وبدائل جديدة لتحسين نوعية الحياة ومواجهة التحديات.
- سلوك إنساني ومهارة علمية متخصصة ينهض بها من يتمكن منها علماً وممارسة.
- والمتمثل في التعريفات أعلاه يلحظ تداخل المعاني وتعدد الأهداف وتباين المنهج تبعاً للطموحات والمقاصد، فهي ما بين القريبة والمتوسطة والبعيدة المدى، أو ما بين العلاجية والتطويرية والاستباقية، ناهيك عن كونها تشمل البحوث الفردية والجماعية والمؤسسية. ولذلك نترك الخيار للباحث وبعد المفاضلة؛ لأن ينتقي من التعريفات ما يناسب بحثه ليصوغ تعريفه الذي يجسد منهجه وهدفه ونطاقه بدلاً من النقل والتقليد، ليكون بذلك باحثاً مبتكراً للتعريف الذي سيوجه بحثه ويحدد معالمه ويرسم خطواته ويختار فرضياته تبعاً لذلك.

فمن المنطقي أن يكون تعريف البحث في مجال الشريعة والفقه وأصول الدين أو التحقيق للمخطوطات والتأصيل للموضوعات المقارنة بين قضايا العقائد والعبادات أو بين النصوص الواردة في مختلف الديانات مختلفاً عن مفهوم البحث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية التي تركز على دراسة الظواهر والمشكلات أو توجه نحو بناء الفرضيات والنظريات . وهكذا الحال بالنسبة للعلوم الطبيعية وللعلوم الرياضية وغيرها من فروع المعرفة العلمية الأخرى . ولكن رغم كل هذه الاختلافات، فإن هناك التقاء عند الطرائق والمناهج والمبادئ والأسس، وعند الأشكال والنماذج والصيغ التي تُعتمد في إعداد البحوث وتوثيقها وتحكيمها ونشرها . فهي جميعاً يفترض أن تُسهم في تمكين البشر من توظيف طاقاتهم العقلية وإمكاناتهم المادية؛ لتحسين ظروف حياتهم المعيشية وقضاء حوائجهم الدنيوية أو التعريف بشرائعهم السماوية التي تحد من صراعاتهم واختلافاتهم العقائدية .

وعليه فإن من يخترع جهازاً جديداً أو يبنى نظرية علمية أو يحقق نصاً دينياً أو يشخص مشكلة اجتماعية بهدف معالجتها عبر البحث العلمي، سيكون أقرب إلى الله وأفضل عند البشر ممن يرتضي الراحة ويؤثر السكون على الحركة والبحث . وهل يستوي الذي يعلمون والذين لا يعلمون أو يستوي الذين يعملون والذين لا يعملون؟ ومن ثم فلن يستوي الذين يبحثون والذين لا يبحثون أياً كانت موضوعات بحثهم أو كانت دقة نتائجهم إذا أخلصوا النية وعقدوا العزم على نفع الناس في دنياهم وآخرتهم .

ومن وجهة النظر الشرعية يؤكد الفقهاء أن من يحتسب جهده البحثي الموجه لمنفعة الناس وحل مشكلاتهم أو تحسين ظروف عيشهم أو النهوض بواقع مجتمعاتهم وأمتهم فجهده بمثابة العبادة التي خلق البشر جميعاً من أجلها، إذا ما قصد الباحث منها مرضاة ربه وأداء واجبه في عمارة الدنيا والتمسك بالعقيدة . وإن هدفاً كبيراً كهذا من شأنه أن يحض المؤمنين من الباحثين على بذل الوسع والجهد وهم يجتهدون في إنجاز بحوثهم الهادفة لخير البلاد والعباد .

أما من وجهة النظر التنموية فإن البحث العلمي يعد اليوم بمثابة الإستراتيجية النظيفة والناعمة للنهوض باقتصاديات الأمم والشعوب وللتحول من إنتاج السلع

الثقيلة الملوثة للبيئة والمستهلكة للموارد الطبيعية الناضجة إلى ما يسمى باقتصاديات المعرفة التي باتت تشكل مواردها إلى ما يقرب من نصف إجمالي الدخل القومي في بعض الدول المتقدمة.

وفي ظل هذه الاقتصاديات الواعدة سيحتل الباحثون وعمال المعرفة (Working Knowledge) المكانة البارزة في المؤسسات الاقتصادية والخدمية على حد سواء وتراجع أعداد العمال الحرفيين وغير الماهرين لصالح الفئات العالية المستوى في معرفتها ومهاراتها. وعندها أيضاً ستتاح الفرص للأكاديميات وللجامعات من النساء لأن يبرزن ويضاعفن مساهمتهن في بناء مجتمعاتهن وتوظيف طاقتهن الفكرية والعقلية بعد أن ظلت المهارات والقدرات البدنية والعقلية هي السبب في التحيز لصالح الذكور في شغل المهن والأعمال التقليدية. وبذلك تضاف للموارد البشرية الوطنية طاقات جديدة بقيت معطلة لعقود من الزمن، وسنجد من بين الجامعات وعضوات هيئة التدريس من يتنافسن في مجال البحث العلمي ويصبحن القدوة للأجيال الناهضة من بنات جنسهن.

وهذا وسيطلب دون شك تغييراً في بعض العادات والتقاليد المتوارثة التي تقيد حركة المرأة وتحد من نشاطها البحثي وهي تسعى إلى جمع المعلومات وإجراء المقابلات وزيارة المؤسسات ومعايشة الظواهر والمشكلات عن كثب. وأن يُعْض الطرف عن بعض المفاصد المحتملة التي يفترضها البعض أو يتوقع حدوثها حين تختلط الباحثة بزملائها أو بالعينات المبحوثة لتتقدم المصلحة المؤكدة التي تعطيها البحوث والدراسات التي تنهض بها شريحة النساء وأن نستحضر ضياع وقتهن وما يترتب عليه من آثار سلبية لو أنهن قتلن بما تفعله غالبية النساء من القاعدات في بيوتهن بلا عمل أو المتجولات في الأسواق العامة لقضاء وقت فراغهن.

وباختصار نقول إن البحث العلمي حين تُفتح أبوابه للرجال والنساء الأكاديميين ليتخصص كل منهم في المشكلات والظواهر والقضايا الأقرب لتخصصه والأنسب لجنسه ستحدث حركة ديناميكية سلمية في تغيير المجتمعات، وسيترجع العنف والتطرف والحقد والتعصب الذي غالباً ما تشهده المجتمعات المغلقة على نفسها والمتمسكة بموروثها رغم تعارضه مع العقل والشرع وموجبات التقدم والنهوض. (١)

ومما يبشر بالتفاؤل ما نشهده اليوم من جهود حثيثة بدأت في بعض أقطارنا العربية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج العربية التي بادرت إلى إنشاء جامعات بحثية خالصة، هدفها إنتاج البحوث وتطويرها وتوظيفها وتسويقها، بعد أن ظلت الجامعات التقليدية مكرسة لإصدار الشهادات التي بات حملتها يبحثون عن فرصة للعمل فلا يجدوها. كما بادرت بعض الجامعات إلى تقليص الفجوات بين الفرص المتاحة للجنسين في شغل مختلف المهن والوظائف وفي مقدمتها الوظائف الأكاديمية والجامعية والبحثية. وستطلع عبر السنوات القليلة القادمة لما ينشر من بحوث علمية تتقدم بها الأكاديميات العربيات وستقارن بما تنشره الأكاديميات في المجتمعات المتقدمة وفقاً لمعايير المقارنات المرجعية لمعرفة البحوث الأفضل والأحسن التي تسهم في إثراء الفكر والمعرفة البشرية على المستويين المحلي والإقليمي.

إن أهمية البحوث في ضوء ما تقدم لها أبعادها التنموية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمعرفية، ناهيك عن أهميتها الأكاديمية وفائدتها لأعضاء هيئة التدريس أنفسهم وانعكاساتها على نجاحهم كأساتذة ومربين ومشرفين ومناقشين. وبدون بحوث لن تكون هناك جامعات رصينة تتخرج منها الكوادر القادرة على قيادة مجتمعاتها وإدارة مؤسساتها. (٢)

ولهذا كله نشهد اليوم للبحث العلمي حضوراً بارزاً على شبكات الإنترنت ومكانة مهمة لدى الجهات والمؤسسات الدولية المعنية بتصنيف الجامعات وتقييمها واعتمادها الأكاديمي، حيث يعد عدد البحوث المنجزة ونوعها وانتشارها والاستشهاد بنتائجها في الأدبيات والدوريات من بين المؤشرات المهمة في ترتيب مكانة الجامعات وتحديد وزنها ومقارنتها مع نظيراتها.

ونذكر هنا على سبيل المثال تصنيف المركز الأسباني Biometrics وتصنيف جامعة شنغهاي الصيني (Shanghai Tio tong) وتصنيف مركز أنقرة التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي SESRIC، إضافة للعشرات من المراكز العالمية التي تهتم بإصدار الببليوغرافيات والإندكسات ومتابعة كل ما يستجد من بحوث وما ينشر منها في جامعات العالم وتصنيفها وفقاً لأسماء الباحثين وجامعاتهم ووفقاً لعناوين البحوث

وسنوات النشر ولأسماء المجلات التي تنشرها. غير أن جهدها يظل قاصراً، بل منحازاً لكونها تهمل البحوث التي تُنشر بلغات غير الانجليزية والفرنسية، مما يبقي جامعاتنا العربية خارج دائرة التنافس وإن كانت هي نفسها لا تريد المنافسة مع جامعات العالم المتقدم لكونها فاقد الشيء لا يعطيه. (الصدريقي، ٢٠٠٨).

وإذا كانت للبحوث العلمية هذه الأهمية البالغة والمكانة الرفيعة على المستوى العالمي، فإن من المخجل أن تظل جامعاتنا تعاني من الجفاف والتصحر ومن عزوف الباحثين أفراداً وجماعات ومن مراكز ومؤسسات عن اختراق ميدان البحث العلمي وكسر الجدران التي تحجب أساتذتها عن دائرة النور والضوء. والبحاث التي نتطلع لها وندعو الأساتذة العرب التوجه نحوها هي تلك التي تسهم في تحقيق أي من الطموحات والمخرجات التالية:

- حلول ملائمة ومعالجة لحل المشكلات والظواهر والحد من آثارها.
- نتائج وفرضيات قابلة للتطبيق والتصميم في المجالات ذات العلاقة.
- التوصل إلى أفكار ومسلّمات ومنطلقات تضيف للمعرفة الحالية جديداً.
- اكتشاف طرق وبدائل علمية أو عملية للتطبيق من أجل التحسين والتطوير لما هو كائن.
- توسيع دائرة المعرفة والمعلومات اليقينية والمؤكدة وتقليص دائرة المجهول والظنيات وما هو غير مؤكد.
- استباق ما يمكن وقوعه من الأزمات والتحديات وطرح ما يمكن اتخاذه إزاءها من موجبات.
- نفي أو رفض ما هو شائع أو متداول بشأن بعض الموضوعات وطرح البدائل القابلة للاختبار.
- تأصيل المعرفة وتطوير سبل تطبيقها وأساليب توظيفها، لتحسين أنماط العيش والأداء.
- المقارنة بين تجارب المنظمات والقطاعات ذات العلاقة واستخلاص الدروس النافعة منها.



- تقييم الواقع وتشخيص نقاط قوته وضعفه وما ينتظره من فرص ومن تحديات.
- التعريف بما حققه الآخرون من إنجازات وما قدموه من مقترحات يمكن تجريبها والبناء عليها.

## خصائص الباحث الأكاديمي الفاعل

لاشك أن مهمة البحث العلمي تعد من المهام الدقيقة والرفيعة بنفس الوقت لكونها تستلزم ممن يقوم بها الصبر والمثابرة وبذل الجهد والوسع سواء في جمع المعلومات أو تركيز الملاحظات أو مواجهة الصعوبات ثم تركيب الجزئيات والمشاهدات في صياغات دقيقة وقصيرة قابلة للتعميم وللإختبار. كما تستلزم توفر الرغبة والحس والحب الذي يصل أحياناً لدرجة العشق من أجل أن يكون الباحث مستعداً لبذل الجهد ومواصلة التضحية في وقته وماله وأحياناً صحته. فالباحثون المخلصون هم أقرب إلى المتصوفة والزهاد والعشاق حين يصرون على مواصلة البحث والتنقيب مع أنهم لا يرجون الكثير من المال أو الرفاهة أو الجاه نتيجة ما يبذلونه ويقدمونه لحقول معرفتهم وللأجيال التي ستعقبهم. ناهيك عن حاجة الباحث إلى العمق المعرفي في تخصصه وسبره لأغوار المشكلة أو الموضوع الذي يتناوله ومراجعته لكل ما نشر أو عُرف عنه عبر الدراسات السابقة والتجارب والاختبارات التي سبقه الآخرون إليها.

ولكي يكون باحثاً علمياً يفترض فيه صفة الموضوعية والتجرد وتجاوز أية ميول أو ضغوط أو طموحات مسبقة يريد من خلال بحثه أن يحققها أو يكسب من ورائها. وللالتزام بهذه الصفة ينبغي أن يكون شجاعاً ومستقيماً لي طرح نتائج بحثه بصدق وأمانة وان اختلفت نتائجه عما يتوقعه الآخرون.

ويظل إتقان الأدوات والأساليب الفنية التي يتطلبها إجراء البحث من بين الخصائص المهمة للباحثين في عصرنا. ومن بين هذه الأدوات ما هو رياضي أو إحصائي تتطلبها بحوث العمليات لإدارة المصانع وحل مشكلاتها، سواء كانت في مجالات الإنتاج والتسويق والصيانة أو في مجال التشييد والبناء وإدارة المشاريع للبنى التحتية وغيرها. ومنها ما هو تقني وفني كتلك التي تتطلبها الحواسيب ونظم المعلومات وتطبيق البرمجيات

التي أصبح إتقانها يستلزم الحصول على شهادات متخصصة تصدرها الجهات المعنية بها سواء كانت رسمية أو غير رسمية. وينبغي أن لا يظل الشعور بالأنالدى البعض من التدريسيين حائلاً دون تنازلهم وانخراطهم في البرامج التدريبية التي تسهم في إكسابهم المهارات للدخول للمواقع الإلكترونية وبنوك المعلومات وتوظيف البرمجيات سواء في جمع المعلومات أو تحليلها أو توثيقها. فهذه المهارة أصبحت لازمة لإجراء البحوث العلمية في جميع التخصصات وبدون استثناء.

ويضاف إلى ما تقدم أن يكون للباحث العلمي حس وطني وشعور قوي بالولاء والانتماء للوطن الذي يعيش على أرضه وللأمة التي يعتز بتاريخها وتكون له صلة وثيقة بالجمهور من أبناء مجتمعه، ممن يشاركونهم السراء والضراء، فيسعد برفاهيتهم ويتألم لمشكلاتهم وهمومهم، فيبادر إلى الوقوف عند نقاط القوة ليعززها ونقاط الضعف فيعالجها من خلال بحوثه ودراساته.

وحين نتحدث عن مواصفات الأستاذ الجامعي الباحث لا يمكننا التعميم دون مراعاة لاختلافات تخصصاتهم المعرفية، أو تباين درجاتهم وألقابهم العلمية ناهيك عن سنوات خبرتهم، فهم يمرون بمراحل متعاقبة يتكامل عبرها نضجهم وعمقهم ومستوى البحوث التي يقدمونها. فهم لذلك ليسوا متطابقين ولا نمطيين، كما أنهم غير متماثلين في أساليب بحثهم وعرضهم لها لتباين الجامعات التي تخرجوا منها والأطاريح التي أعدوها ومناهج البحث التي درسوها ومستويات التجديد والإبداع التي يطرحوها عبر مراحل نضجهم وتمرسهم في إعداد البحوث.

غير أن ذلك لا ينفي أهمية تقاربهم وتمتعهم بالحد الأدنى من المواصفات المشتركة التي يتفق عليها في الأوساط الجامعية والأكاديمية، ومن بينها الثقة بالنفس والاعتمادية على الذات والاستقلالية عن الآخرين، ممن كانوا يستعينون بهم أيام دراستهم. وأن يكونوا أحراراً في إرادتهم ابتداء من اختيارهم لموضوعات البحث وانتهاءً بإعدادهم للتوصيات والمقترحات. ومن المواصفات البحثية الجيدة الاستعداد والقدرة على تحمل مسؤولية النهوض ببحوثهم ومواجهة الصعوبات والتحديات وسط زحمة المهام التدريسية التي ينهضون بها والأعباء الإشرافية والإدارية التي يكلفون بها والتي غالباً ما تستنزف جل

وقتهم الرسمي، مما يستوجب اقتطاع جزء هام من أوقاتهم الشخصية لإكمال بحوثهم قبل أن يتسلل السأم والملل والضجر لنفوسهم حين تطول مدة إنجازهم لها لعدم تفرغهم. وعليهم أن يدركوا ومنذ الوهلة الأولى أن إعداد البحوث العلمية عملية شاقة وطويلة وتتطلب الصبر والدقة وعدم التعجل والقفز عبر مراحلها المتسلسلة وخطواتها المتعاقبة، مما يوجب تكريس الساعات الطويلة؛ بحثاً عن المراجع المناسبة وتجميع الأفكار من الدراسات السابقة واختيار الأساليب الإحصائية والمنهجية المناسبة لجمع المعلومات حول متغيرات البحث وأطره النظرية وبياناته الميدانية وتحليل العلاقات واستخراج النتائج. (العساف، ٢٠٠٠)

وينبغي أن لا يسمحوا للانفعال أو للارتجال ولا لليأس يظهر بادياً على نتائجهم ولا يقفوا عند منتصف الطريق، فيسوفوا ويؤجلوا حتى يفقد الموضوع أهميته وعندها سيصبح من العسير عليهم أن يعودوا له أو حتى لغيره بعد تجربة فاشلة تحبط عزائمهم. ولذلك نجد نسبة هامة من أعضاء هيئة التدريس ممن تمر عليهم السنوات دون أن ينجزوا بحثاً واحداً منفرداً أو مشتركين، وكأن الدوافع لديهم تضاءلت والحوافز المحركة لهم قد غابت.

ولأن الدوافع لا تُشتري ولا تُنقل من الآخرين فإن غرسها والتنشئة عليها وإنعاشها ذاتياً يعد من المستلزمات والموجبات لدى جميع الباحثين. كما أن تحفيزها من قبل أقسامهم وكلياتهم وجامعاتهم من شأنه أن يفعلها ويُنشئها. فالحوافز الإيجابية مادية كانت أو معنوية تحرك النفوس وتثير الهمم وتخرج الطاقات الكامنة. ونذكر منها وجوب التقدم للترقيات العلمية في حدود السنوات المسموح بها وعدم تجاوزها. كما أن للمنح وللمساعدات التي يقدمها القطاع الخاص أو الجهات المستفيدة للباحثين دورها في إثارة التنافس والتوجه نحو الفرق البحثية وجماعات التفكير والتطوير. وحين لا تؤدي الحوافز الإيجابية دورها فيمكن الركون للحوافز السلبية بلفت نظر المقصرين والمتأخرين عن إنجاز بحوثهم وإمهالهم لفترات قصيرة قبل أن يتخذ بحقهم ما لا يسرهم من قرارات أصبحت بعض الجامعات تلجأ لها مضطرة.

ولا نريد هنا أن نحمل أعضاء هيئة التدريس وحدثهم مسؤولية التقصير وعدم

الاهتمام بالبحوث. فكثيراً ما تسهم البيئة الجامعية والأجواء المجتمعية والظروف السياسية والاقتصادية والأمنية في عزوف أعضاء هيئة التدريس عن البحث أو تضعف دافعيتهم للتوجه لإجراء البحوث على الرغم من أهليتهم وقدرتهم على النهوض بها. فلا شك أن للراحة النفسية وللصحة الجسدية والاستقرار والاطمئنان وكفاية الحالة المعيشية دورها الإيجابي على نوع البحوث وكمها، أما سوء الأجواء البحثية والمعاشية وضعفها فيتسبب في العديد من المشكلات النفسية والعائلية والفكرية التي تعكس صنفو العيش وتقتل روح البحث في النفوس والعقول.

إن أساتذة الجامعات ليسوا كبقية الفئات والشرائح المجتمعية العادية، فهم لا يعملون ليعيشوا فقط أو ليعدوا السنوات انتظاراً للتقاعد أو حتى يفاجئهم الموت دون أن يتنجسوا أو يعطوا المجتمعات ثمار علمهم ومعرفتهم. ولذلك نحمل قيادات الجامعات والمؤسسات والمراكز البحثية العربية مسؤولية توفير الأجواء الآمنة والمریحة والمشجعة لأساتذتها وباحثيها من خلال التخفيف من أعبائهم التدريسية وضمان الدخل السنوي الذي يناسب مستويات عيشهم وأسرهم، لكي لا يضطروهم العوز للبحث عن أعباء إضافية تستقطب وقتهم وجهدهم. وأن يوفر لهم حرية التفكير واختيار الموضوعات التي يتناولونها بلا قيود أو ضغوط فلا يتابع ويحاسب من يتجاوز ما يسمى بالخطوط الحمراء التي ترسمها الجامعات التقليدية عند نشرهم لبحوثهم. وبدلاً من ذلك فإن عليها وعلى شركات القطاع العام والخاص أن تبادر إلى تقديم المنح والمساعدات المجزية لمن يتقدم لبحث المشكلات والظواهر العامة ذات الطابع الاقتصادي أو الإداري أو البيئي أو الاجتماعي ليشخصوا أسبابها وأعراضها وآثارها، ثم يطرحوا الحلول والمعالجات الملائمة لها. وعندها فقط سترقى بحوث الجامعيين لمستوى الطموح الذي تنتظره منهم جامعاتهم ومجتمعاتهم وتخرج من نطاقها التقليدي المرتبط بترقياتهم العلمية وكفى.

وما لم تحظ الجامعات العربية بنخب تدريسية تسعى إلى استقطابها وإغرائها وتحفيزها والحفاظ عليها وتوفير الفرص لتوظيف طاقاتها، فلن يكون للبحث العلمي الجامعي مكانته ودوره الذي ينهض به على غرار ما هو كائن في الجامعات الأجنبية الرصينة وعسى أن لا يكون تحقيق هذا الطموح بعيداً أو عسيراً.

## خصائص البحث العلمي الجيد

يُراعي أغلب الأساتذة الجامعيين عند اختيارهم للموضوعات التي يبحثون فيها عدداً من الاعتبارات ويضعون أمامهم عدداً من التساؤلات قبل أن ينتهوا إلى تحديد المشكلة التي سيتناولونها أو الموضوع الذي سيكتبون عنه. فالتخصص العلمي للأستاذ الجامعي يتصدر هذه الاعتبارات لكونه المجال المعرفي الذي يعرف عنه الكثير ويقرأ فيه بلا انقطاع ويلم بأصوله ومبادئه وبفرضياته ونظرياته وبدراساته السابقة. وأن أي بحث سيعده خارج هذا التخصص لن يكون مقبولاً لأغراض ترقياته العلمية ولن يحظى بثقة الآخرين ممن سيعتبرونه متطفاً على تخصصهم. لذلك ينبغي بالأستاذ الجامعي أن يستمد موضوعاته من تخصصه العام أولاً، ومن تخصصه الدقيق ثانياً، ليعطي الأولوية لمشكلات ولقضايا الساعة الأكثر إلحاحاً والأشد ضرورة.

والاعتبار الثاني في اختيار الموضوع، قابليته للبحث وصلاحيته لاشتقاق المشكلة المراد تناولها وتوفير البيانات والمعلومات عنها واستعداد الآخرين ممن يعينهم موضوعه للتعاون والمشاركة في إبداء الرأي حولها بصراحة وموضوعية. ويفترض في هذه المشكلات أو الموضوعات أن يكون لها طابع عام وأن هناك شرائح مجتمعية تهتم بها وتتطلع لمحاولات بحثها وتقديم الحلول لها، وأن لا يكون الموضوع مستهلكاً وتجاوزه الزمن أو مكرراً ولم يعد يلفت الأنظار أو يحظى بالاهتمام.

وللبينة الجامعية والمجتمعية المحيطة دورها في تحديد الأوليات، وتشخيص الموضوعات والمشكلات التي يمكن أن تستقطب الباحثين وتحفزهم نحوها، حيث تكون الحاجة لها واضحة والأطراف المتأثر بها تواقفة لمن يتناولها بالدراسة والبحث. فمن هذه الموضوعات ما تطرحة الدولة ومؤسساتها على الجامعات لصلتها بقضايا الواقع أو لتعلقها بطموحات المستقبل، ومنها ما يوليه القطاع الخاص اهتمامه أو تحرص الشركات الخاصة ومؤسسات إدارة الأعمال المتنافسة على اكتشافه عن مستقبل العرض والطلب سواء على السلع والخدمات أو على الموارد البشرية وغيرها من الطاقات والمتغيرات. لذلك نجد مشكلات البحث في المجتمعات المتقدمة هي غيرها في المجتمعات النامية، والبحوث التي تنشرها المؤسسات الحكومية مختلفة عن تلك التي ترعاها الشركات الخاصة.

وتطرح منظمات المجتمع المدني هي الأخرى قضاياها ومشكلاتها عبر وسائل الإعلام وفي الندوات والمؤتمرات التي يُدعى لها الأساتذة من كل التخصصات ، وهذه المنظمات قد تكون الجهة الأجدر في تشخيص ما يهم شرائح المتتمة لها أو المتعاملة معها ولديها المعرفة بنطاق هذه المشكلات وبآثارها أكثر من الأكاديميين الذين تكون صلتهم بأجوائها محدودة وتفاعلهم مع جمهورهم قاصراً. وعندها سيجد الأساتذة الموضوعات الحية والجديدة لدى هذه المنظمات وسيكونون عوناً لهم في إنجازها باعتبارهم المستفيدين منها.

وإذا تجاوزنا خصائص البحث الجيد المتعلقة بموضوعه والجهة المستفيدة منه ودرجة واقعيته أو الأثر الإيجابي الذي سيحدثه والإضافة العلمية الجديدة التي سيوفرها، ينبغي أن لا نهمل الخصائص المنهجية والخصائص الإجرائية وحتى الشكلية. فبحوث الأساتذة ينبغي تمييزها عن بحوث الطلبة التي يشرفون عليها؛ لتكون بمثابة النموذج الذي يهتدى به. وأن تدلل على درجة المواكبة والمتابعة للبحوث الأجنبية التي نُشرت بلغات أخرى فتوظف آخر ما توصلت له من نتائج وتُعرف بمشاهير العلماء والباحثين المعنيين بهذه الموضوعات من خلال توثيق الاقتباسات وذكر المراجع الحديثة وتوجيه النقد لما تتضمنه من آراء بدلاً من اقتصارها على النقل والتجميع لما قاله الآخرون أو التشبث بموضوعات أشبعت بحثاً أو تناول مسائل خلافية مستفزة ومثيرة للنزاعات.

لذلك تُعد الأصاله في الأفكار من بين الخصائص البحثية التي ينبغي بأعضاء هيئة التدريس أن يحرصوا عليها، إضافة للمعاصرة التي تستمد من حداثة المشكلات ومن قضايا الساعة التي يتم تناولها. ومثل هذه البحوث لن يكون لها وزنها إلا إذا نُشرت في مجالات علمية محكمة تهتم بعرض ما ينشر فيها على ثلاثة محكمين أو اثنين في الأقل ممن لا تقل ألقابهم ودرجاتهم العلمية عن لقب صاحب البحث المراد نشره. وأن تكون المجلة العلمية التي نشرت البحث متخصصة في الموضوع وليست مجلة عامة أو ثقافية تنشر كل ما يصلها من البحوث.

وكثيراً ما يواجه العديد من أعضاء هيئة التدريس الجامعيين صعوبات وعقبات في إيجاد المجلة العلمية المتخصصة التي توفر لهم فرص النشر بموضوعية وبعدالة، بعيداً عن

الاعتبارات الشخصية أو الروتين الطويل الذي يؤدي أحياناً إلى تأخر النشر لسنوات، أحياناً؛ مما يفقده قيمته وحداثته. وقد يضطر البعض منهم إلى إعداد بلغة أجنبية أو نشره في مجالات غير متخصصة ليتجاوز إشكالية التأخير والانتظار أو الرفض الذي يتعرضون له في بعض أقطارنا ولأسباب غير موضوعية. بل إن بعض المجالات العلمية المتخصصة باتت تفرض رسوماً عالية على نشر البحوث فيها بدلاً من دفعها للمكافآت مقابل البحوث المقدمة لها.

وأخيراً فإن البحث الجيد الذي تطمح به جامعاتنا ينبغي أن يكون رصيناً لكي يسهم في تقدم المعرفة وتطوير العلوم وتحفيز حركة الإبداع والاختراع، وحلقة الوصل مع البحوث العالمية، أو أن يكون موجهاً لقضية هامة أو لمشكلة تنتظر العلاج، أو للإجابة على تساؤلات مجتمعية مختلف عليها. أما البحوث المتميزة فهي تلك التي يمكن توظيفها في صياغة الاستراتيجيات ورسم السياسات واتخاذ القرارات وإدارة البرامج والمشروعات وإنارة الطريق أمام حركة البحث للمتخصصين من الشباب فيهدون بتائجها وينطلقون منها لبحوث أجد وأحدث لكي لا تقف عملية البحث العلمي أمام المطبات والاختناقات والمنغصات فتحد من حركة وحيوية الحياة.

## أنواع البحوث العلمية وطاقها المنهجية

والبحوث العلمية التي ينهض بها أعضاء هيئة التدريس لا تختلف في تصنيفها عن تلك التي تنهض بها مراكز البحوث النوعية المختلفة أو التي يرد ذكرها في أدبيات وكتب البحث العلمي. فهي ما بين بحوث أساسية ونظرية تهدف إلى اكتشاف المبادئ وبناء الفرضيات والنماذج، وبين البحوث الإحصائية والاقتصادية التطبيقية والميدانية التي تسعى إلى تطبيق واستخدام نتائج البحوث الأساسية واختبارها على مجتمعات وعينات مختلفة للتأكد من جدواها ومدى صحتها. أو أن تكون بحوث وصفية تحليلية لتحديد العلاقة بين متغيرات الظواهر والمشكلات المبحوثة. وقد تكون هذه مسحية لاكتشاف طبيعة العلاقات السلبية والإيجابية أو تكون تاريخية ووثائقية لتتبع مراحل تطور الظواهر والمشكلات. وهناك بحوث لدراسة الحالات، وبحوث لتحليل المضمون لما يكتب أو ينشر أو يتم تبادله في الخطب والوثائق الرسمية سياسية كانت أم اجتماعية أو

نفسية. وهناك ما يسمى اصطلاحاً ببحوث الفعل Action Research وتتم عادة عبر خطوات وممارسات يومية أو تعتمد على التفكير النقدي للسياسات العملية وللتعامل معها كأنشطة اجتماعية وإنسانية قابلة لتطبيق المنهج العلمي وتسعى إلى رؤية الأشياء بطرق جديدة وممكنة التطبيق على أرض الواقع.

وهناك أنواع أخرى من البحوث التي يتم تطبيقها في حقول المعرفة العلمية والإنسانية بين الحين والآخر كالبحوث التجريبية المصممة والبحوث التتبعية والبحوث النقدية والبحوث المجذرة الموجهة لبناء النظريات المتوسطة والكبيرة وتقوم بها عادة هيئات ومراكز عبر فرق البحث الجامعي والمؤسسي. (الصيد، ٢٠٠٢).

ولكل من هذه البحوث طريقتها ومناهجها ولها أدواتها وتقنياتها التي قد تصلح لبعض الأنواع من البحث ولا تصلح للأنواع الأخرى. فهذه الطرائق وهذه الأدوات تلعب دور الإستراتيجيات والتكتيكات ودور خرائط الطريق التي يُسترشد بها لإنجاز البحوث وإدارة خطواتها باتجاه الأهداف المرسومة لها ووفقاً لأصول المنهج العلمي التي استقر عليها المعنيون والعاملون في الاختصاصات المختلفة.

وللباحثين في مجال الشريعة تقنياتهم وأدواتهم التي تميزها عن أدوات البحوث الطبية والبحوث النفسية والبحوث الإدارية والشرطية والاقتصادية، رغم أنها جميعاً تسعى إلى تطبيق المناهج العلمية الأساسية المشتركة والمتفق على عقلانيتها ومنطقيتها، غير أنها جميعاً تظل بحاجة إلى المراجعة والتحليل والنقد والتطوير في ضوء ما يكتشفه العلم من أساليب وتقنيات جديدة وتظهره الممارسات السابقة من أخطاء أو عيوب يتم تشخيصها ثم تعديلها. فالإنسان حاول منذ القدم وسيظل سعيه نحو تطوير قدراته ومهاراته وأدواته في التعرف على بيئته وما فيها من ظواهر ومشكلات. حيث بدأ بالتقليد والنقل والاستفادة من تجارب الآخرين، وانتقل من محاولاته الفردية القائمة على الصواب والخطأ وتحول إلى الخبراء والمستشارين ليعينوه على فهم المجهول وتوسيع دائرة المعلوم. كما جرب الاستقراء بدراسته للجزئيات والفرصيات ليبنى عليها العموميات والكليات وجرب الاستدلال والاستنتاج ليتحول من العام إلى الخاص.

وها هم الباحثون اليوم يطورون أدواتهم ويدققون في تساؤلاتهم وفرضياتهم



ويختارون عيناتهم ويجمعون ويحللون بياناتهم ومعلوماتهم ويستخدمون البرمجيات والمعادلات واختبارات الصدق والثبات بأنواعها ويطبّقون في تحليلها المعاملات لقياس العلاقات والارتباطات وصولاً لنتائجهم ولتوصياتهم. ولا شك أن تتبع هذه الخطوات والعمليات من شأنه أن يزيد الدقة والثقة إذا ما التزم الباحثون بالموضوعية والإستراتيجية وحرصوا على التجرد من المؤثرات المسبقة التي تقودهم من حيث لا يشعرون للتحيز لهذا الطرف أو لذلك المتغير وفقاً لمعتقداتهم وأيدولوجيتهم.

ولذلك نحذر هنا من المخاطر والإشكاليات التي تحيط بالبحوث العلمية والتي ترافقها أو يتعرض لها الباحثون مختارين أو مجبرين ليخرجوا نتائج البحوث عن مسارها العلمي وعندها تذهب كل الجهود في مهب الريح.

## واقع البحث العلمي الجامعي

تُجمع الإحصاءات والدراسات المنشورة حول واقع البحث العلمي على مستوى جامعاتنا العربية أن هناك تدنياً في الكم والنوع للبحوث التي تُنشرها مقارنة بما تنشره الجامعات الأجنبية. وهذا ما تؤكده التقارير الرسمية القطرية والإقليمية والدولية (\*) والتي تصدر سنوياً وتبين بالأرقام والنسب ما ينشره الأستاذ الجامعي العربي سنوياً من بحوث، مقارنةً بزميله في الجامعات الأخرى، وعدد الساعات التي يقضيها في بحثه أسبوعياً أو شهرياً وما تسهم به هذه البحوث في اتخاذ القرارات والسياسات أو ما يُحوّل منها إلى براءات للاختراعات. ناهيك عن تدني ما تخصصه جامعاتنا في موازاتها السنوية من مبالغ واعتمادات لأغراض البحث أو تقدمه للباحثين من منح ومساعدات من إجمالي ناتجها القومي. فالأرقام التي تعكس الواقع مخجلة والنتائج المترتبة على ما ينشر من بحوث تكاد لا تذكر وعلى سبيل المثال فقط نذكر باختصار ما يلي:

- إن الوقت الذي يُخصّصه الأستاذ الجامعي العربي من إجمالي وقته لا يزيد عن ٥٪ مقابل ٣٥٪ من الوقت المخصص للبحث العلمي للأساتذة في الجامعات الأخرى، وتدني هذه النسبة سيعقبه لا محال تدني في عدد البحوث المنتجة.

---

(\*) يرجع إلى تقرير المعرفة العربي لعام ٢٠٠٩م وتقرير التنمية البشرية العربية لعام ٢٠٠٩م ولتقارير اليونسكو الدولية والعربية للسنوات (٢٠٠٧ - ٢٠٠٩م).

- أن معدل البحوث السنوية التي ينشرها الأساتذة العرب لا تزيد عن 1/3 بحث سنوياً مقارنة ببحث ونصف سنوياً لنظرائهم من الأساتذة الجامعيين في العالم.
- أن ما تخصصه الجامعات العربية من موازاناتها السنوية للبحث العلمي لا يزيد عن ٠,٣٪، بينما تصل هذه النسبة إلى ٣٪ من موازاناتها بالجامعات العالمية .
- وبالوقت الذي يشكل سكان العالم العربي ما نسبته ٥٪ من إجمالي سكان العالم فإنهم لا ينتجون أكثر من ١٪ من الإنتاج العالمي للكتب. وأن ما ترجمه العرب في تاريخهم الحديث لا يعادل ما ترجمته إسبانيا في سنة واحدة.
- أن هناك ٧٧ براءة اختراع سجلتها مصر وهي أكبر دولة عربية وأكثرها تقدماً خلال عقدين من الزمن (١٩٨٠ - ٢٠٠١) مقابل ٢٠ ألف براءة اختراع في كوريا الجنوبية لنفس الفترة.
- وبالوقت الذي تتزايد فيه أعداد الباحثين نسبة لعدد السكان في الأقطار المختلفة فإن عددهم في الأقطار العربية لا يزيد عن ١٣٦ باحثاً لكل مليون عربي، بينما يصل إلى ١٣٩٥ باحثاً إسرائيلياً لكل مليون إسرائيلي.
- والمأمل في أسباب هذا التدهور في أعداد البحوث وفي نوعيتها وإسهاماتها في أقطارنا العربية سيجد أن الكثير منها تؤدي بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى تفاقم هذه الظاهرة. ونوجز أدناه أهم هذه الأسباب لتكون منطلقاً لإصلاح الحال أو الحد من آثاره السلبية (٣).
- ١ - تصاعد أعداد المقبولين بالجامعات بنسب عالية سنوية لتصل إلى ٥٠٪ أحياناً في بعض الجامعات مقابل التراجع في أعداد الأساتذة الذين يتوفون أو يتسربون أو يتقاعدون ولا يحل محلهم إلا القليل لانخفاض أعداد المبتعثين للخارج أو لهجرة البعض منهم وعدم العودة لأقطارهم . وهؤلاء غالباً ما يكونون من الصفوة التي تستقطبها الجامعات الأجنبية التي تحسن الاختيار والمفاضلة وعندها يضطر الأساتذة الباقون إلى تحمل الأعباء التدريسية لسد النقص من جهة ولمضاعفة دخلهم الشهري عن طريق أجور المحاضرات الإضافية التي تتجاوز أحياناً ٢٠ ساعة أسبوعياً في بعض الجامعات الحكومية والأهلية. وهذا

يعني أن وقت الأساتذة يزدحم بتغطية المحاضرات وما يترتب عليها من أعباء التحضير والإعداد وقراءة الأوراق وتصحيح الامتحانات. فوقتهم الشخصي لن يسمح لهم بتخصيص ولو ساعة واحدة يومياً لإعداد البحوث، حتى لو توفرت لديهم الرغبة وكانوا مؤهلين لذلك.

٢- والذي يجد من الوقت المخصص للبحث العلمي في جامعاتنا العربية إلى جانب الأعباء التدريسية هي المشاكل الأسرية للتدريسيين وتلبيتهم لاحتياجاتهم الشخصية والعائلية ورعايتهم لأطفالهم؛ إضافة للارتباطات الاجتماعية وما تفرضه المناسبات والأعياد الأسبوعية والشهرية والسنوية من تبادل الزيارات والسفر بين المدن للقيام بواجبات تقديم التهاني أو التعازي للأقارب والجيران أو لأبناء العشيرة الموزعين بين القرى والمدن المتناثرة. وهذا يعني أن أوقات فراغهم التي يوفرونها من أعبائهم الأكاديمية سرعان ما تستهلكه هذه المهام العائلية والاجتماعية التي غالباً ما يتحرر منها الأساتذة في الأقطار الأخرى بحكم خصوصية ثقافتهم وحضارتهم.

٣- وتعد الإجراءات البيروقراطية والقيود الشكلية التي يواجهها الباحثون عاملاً سلبياً آخر على مستوى الجامعات العربية، وعلى مستوى المنظمات والجهات التي يبحثون فيها. فاستحصال الموافقات على إجراء البحوث واختيار الموضوعات وجمع المعلومات وطباعة المسودات وانتهاءً بإجراءات التحكيم والتقييم والنشر تستغرق وقتاً مضافاً لوقت إجراء البحث الذي غالباً ما يستلزم إعداد الأشرطة إن لم نقل السنين. وهذه المعوقات كفيلة بأن تنزع الحماس من النفوس وتضعف الرغبة لمن جرب البحث ولو مرة واحدة فلا تشجعه على خوضها مرة أخرى.

٤- وتظل مشكلة الحسد والغيرة والتنافس غير النزيه وغياب الموضوعية وشيوع ثقافة الشك وزرع الألغام عائقاً في هذه المجتمعات لوجود فئات محددة لا تريد أن تعمل ولا تدع الآخرين يعملون، وبعض هؤلاء هم من الموظفين والسكريتارية، ممن يعدون الخطابات أو يجهزون المراسلات، فيسعون إلى إثبات دورهم وجعل الأساتذة والباحثين بحاجة إلى مساعدتهم. والبعض الآخر

هم من الأساتذة المحكمين ممن يحرصون على تصيد الأخطاء ونبش الثغرات ولو كانت طفيفة وشكلية فيرفضون البحوث مع أنهم لا يرقون إلى مستواها لا اعتبارات نفسية وأحياناً انتقامية. ولذلك يؤثر الغالبية من الباحثين أن لا يضعوا أنفسهم في مواقف كهذه؛ حفاظاً على كرامتهم وتجنباً للخلافات التي تنجم من تعاملهم واحتكاكهم بهذه الأنماط من البشر.

٥- وتلقي هذه المنغصات والعوامل مع محدودية المكافآت والحوافز المادية التي تقدم للباحثين إن وجدت. بل إن العديد من جهات النشر باتت تلزم الباحثين بدفع الرسوم مقابل نشر بحوثهم مستغلة حاجتهم لها لأغراض الترقيات. فأى دافع يا ترى سيظل لدى الأساتذة العرب يشجعهم على تكريس الساعات الطوال من الأيام والأسابيع والأشهر لإعداد بحث تواجههم خلاله مثل هذه المعوقات والمطبات بينما يجد الأستاذ الجامعي في الدول المتقدمة أمامه المنح والمساعدات وتقديم كل التسهيلات لإنجاز بحثه ونشره ودعمه.

### أهم المشكلات التي تواجه البحوث الإنسانية والاجتماعية

ولأن أساتذة الجامعات هم كبقية البشر الذين يتأثرون بما يحيط بهم من ظروف ومتغيرات وما يشيع في مجتمعاتهم من متناقضات أو تفرض عليهم من قيود وإجراءات شأنهم شأن غيرهم فإن بحوثهم ستواجه عدداً من الإشكاليات التي نوجز أهمها بما يلي: (اسماعيل، ٢٠٠١، والقحطاني وآخرون ١٤٢٥).

١- غياب الموضوعية والحيادية أو التسرع أو التحيز عند جمع البيانات عبر استبانات البحث أو عند وصف المواقف عبر المقابلات الشخصية وهذه تنطبق على المبحوثين والباحثين وكأنها سمة سائدة في المجتمعات التي لا تدرك أهمية البحوث ونتائجها.

٢- صعوبة الموضوعات المبحوثة إما لكونها موقفية وظرفية أو لتعذر ضبطها والتحكم في المتغيرات المؤثرة فيها أو لكونها ذات طبيعة خاصة تفرضها العلاقات الاجتماعية والحضارية المحيطة بها، مما يجعل فصلها وعزلها عن

غيرها من المشكلات أمراً متعذراً فتأتي نتائج البحوث التي تناولتها عرضة للنقد وربما عدم القبول من قبل الأطراف المعنية بها.

٣- وهناك مشكلات تتعلق بأدوات ومناهج البحث والتحليل والتعليل والتركيب والقياس ذاتها، فهي حين يتم تطبيقها على البشر وسلوكياتهم ودوافعهم وميولهم وإنجازاتهم، التي تتسم بعدم الثبات والاستقرار أو تخضع للتصنع والادعاء والتمثيل، خلافاً لموضوعات البحث في العلوم البحتة أو الطبيعية حيث الاستقرار والاستقلال في خصائصها التي عليها وحيثما درست. أما الإشكالية المهنية الأخطر فتتمثل في ضعف الصلة بين البحوث من جهة والنظريات ومناهج البحث من جهة أخرى، رغم العلاقة العضوية الوثيقة بينهما.

٤- صعوبة الحصول على الموافقات الرسمية من الجهات والمؤسسات المبحوثة التي لا تزال تتردد في فتح أبوابها أمام الباحثين لاعتبارات تدعيها، وتحت شعارات السرية والخصوصية والسيادة والمصلحة العامة وخاصة حين تكون للمشكلات المبحوثة أبعاد سياسية أو اجتماعية أو دينية أو يثور حولها الجدل واختلاف الآراء. ولذلك تتجه أغلب البحوث للموضوعات الباردة والأقل أهمية وسخونة تجنباً للإشكاليات الرسمية.

٥- الضغوط والتدخلات التي يتعرض لها الباحثون من العديد من الجهات والأطراف المعنية بموضوعات البحث وقضاياها، أو من الذين يتأثرون بنتائجه. فالتجرد والصدق والتزام الأمانة العلمية والصراحة في إنجاز البحوث وإعلان نتائجها غالباً ما يواجه صعوبات في المجتمعات النامية والمتخلفة وذات النظم الشمولية والتقليدية التي ترى في الاستقرار وبقاء الأحوال غاية بذاتها ما دام ليس بالإمكان تغيير الأحوال إلا عبر التدرج وتعاقب الأزمان. وهي بذلك لا تسمح للباحثين بتناول جميع الموضوعات والمشكلات وفقاً لمعايير الحرية الأكاديمية كما تطبق في الجامعات المتقدمة. (٤)

٦- عدم إجادة اللغة الأجنبية لغالبية الباحثين في الدول النامية التي لا تدرّس الإنكليزية أو الفرنسية، مما يضعف قدرة الباحثين في الرجوع للمصادر

والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوعاتهم أو توظيف الفرضيات والنظريات والنماذج التي توصلت لها الدراسات الرصينة والحديثة التي تنشر في المجالات الأجنبية.

٧- استخدام بعض الألفاظ والمصطلحات المعبرة عن وجهات النظر التي يبديها الباحثون عند التفسير أو التلخيص أو عند طرح النتائج والتصميمات فيظهر التعسف في قبول الفرضيات أو رفضها مثال ذلك: أعتقد، أؤكد، أجزم، أرى، وغيرها من الألفاظ، حين تستخدم في القضايا غير المحسومة أو المختلف عليها مما يضعف أهمية النتائج المعلنة.

٨- شيوع بعض الممارسات اللاعلمية واللامهنية في صفوف ونفوس البعض من الباحثين، ممن يوظفون البحث لأهداف غير مشروعة أو ينجزونها بطرق وأساليب غير رصينة أو يتخذون من بحوثهم منفذاً لبلوغ أطماعهم الشخصية سواء المادية منها أو المعنوية. فقد ظهر في زمننا هذا ما يسمى ببطقة الباحثين من الباطن أو المتاجرين بالبحوث ممن يعدونها للغير بمبالغ مجزية رغم أنهم يستلونها من مراجع أخرى ولكن بأساليب يصعب تشخيصها أو إثباتها. وهناك من يحيل البحوث العلمية على مؤسسات أو أفراد غير مؤهلين مقابل تخصيص جزء من المبالغ المخصصة لها كعمولة لبعض المسوقين لها. ناهيك عن التكرار والحشو والسطو وعدم الالتزام بمبادئ وأصول البحث والتوثيق العلمية. فالانتحال والاستلال والسطو والتوليف والقص واللصق أصبحت من ممارسات الفساد العلمي التي يفوق خطرها ممارسات الفساد المالي والإداري، لكونها تفقد ثقة المواطنين والمسؤولين بنتائج البحث وبالقائمين عليه.

٩- النزعة الفردية التي لا تزال شائعة لدى غالبية الباحثين العرب ومنهم أساتذة الجامعات وعزوفهم عن إجراء البحوث الجماعية والمشاركة عبر فرق البحث الصغيرة التي تجمع المختصين في حقول معرفية متقاربة لدراسة المشكلات التي غالباً ما تكون طبيعتها تداخلية أو مترابطة وتستلزم تعاوناً وشراكة بين باحثين ذوي تخصصات مختلفة. لذلك تظل المشكلات ذات الطبيعة المعقدة أو الترابط المعرفي Interdisciplinary بعيدة عن متناول البحوث الفرعية.

وحتى حين تُدرس من قبلهم فإنها تظل قاصرة وغير مكتملة لغياب الرؤية الجماعية والمتكاملة حولها .

وأخيراً: يمكن القول بأن البحث العلمي في العديد من أقطارنا العربية لا يزال سلعة كاسدة أو بضاعة رخيصة أو منتجاً قليل الاستعمال وأن الطلب عليه لا يزال محدوداً والإنفاق المخصص له متدن، ومردوده بالنسبة للباحثين لا يعدل ذلك الجهد والدأب والوقت والعناء الذي يكلفه . ففوائده لا تتناسب مع كلفته حتى لو كان موجهاً لأغراض الترقية العلمية التي هي ذاتها لا تحدث فرقا يذكر بين من يُرقى ومن يبقى دون ترقية . بينما يتعذر على أساتذة الجامعات في الدول المتقدمة الحصول على الوظيفة الدائمة Tuner الدائمة مهما كان عبئه التدريسي أو تراكمات سنوات عمله إن لم ينجز بحثاً يتم تقييمه من جهة تنتفع بنتائجه .

### أهم المعايير الدولية لقياس جودة البحوث العلمية

سبق أن أشرنا إلى أهمية البحث العلمي كمعيار رئيس من بين المعايير المتعددة التي تعتمدها الجهات والمؤسسات الدولية والمعنية بتصنيف الجامعات وتحديد مراكزها ودرجة قربها وابتعادها عن المستويات والمواصفات والمؤشرات التي يتم بموجبها تقييم ما تنشره من كتب وبحوث ودراسات أو تصدره من تقارير أو تقدمه من استشارات للجهات المستفيدة . ناهيك عن مستوى الأَطاريح والرسائل التي يعدها طلبتها المرشحون للدرجات العلمية التخصصية والمهنية كالدبلومات والماجستير والدكتوراه .

غير أن الأهم وفقاً لمعايير البحث العلمي الدولية هو ما يعده أعضاء الهيئة التدريسية والعاملون في هذه الجامعات من نتاج علمي ، لكونه المؤشر الأهم الذي يعكس درجة الأصالة والتميز والإبداع والابتكار للشريحة البحثية الأهم والتي غالباً ما يعول عليها في تحسين سمعة الجامعة وتعزيز ثقة المؤسسات وأولياء الأمور والمسؤولين في مختلف الأجهزة العامة وخاصة بنتائجها وبمخرجاتها .

ومن هنا يأتي الاهتمام بتقييم مستوى الجودة لبحوث الأساتذة على المستويات الدولية والوطنية ووضع المواصفات وتحديد المتغيرات واعتماد المؤشرات والدرجات

الكمية التي تعطى لكل منها ومن ثم إجراء المقارنات وإعلان المرتبة التي تحصل عليها الجامعات بين نظيراتها المحلية والعالمية.

وعلى سبيل المثال نستشهد هنا بالتجربة البريطانية التي تقوم بتقييم حكومي لكل ما تنشره الجامعات البريطانية من بحوث لأساتذتها ولمراكز وفرق بحوثها بصفة دورية لتعلن نتائجها سنوياً من قبل (RAE) أي (Research Assessment Exercise) معتمدة على مقياس (Qss) quality standard scale وبموجبه يتم في المرحلة الأولى استبعاد جميع البحوث والدراسات التي لا تحصل على الدرجة الدنيا في التقييم المبدئي أي التي لا ترقى ولا تعد بحوثاً مقبولة ويشار لها برمز (UC) أي غير مصنفة unclassified على الرغم من أنها نشرت أو تم تمويلها.

وفي المرحلة الثانية يتم تقويم البحوث التي اجتازت الاختبار الأول لتخضع لتقييم وقياس كمي وموضوعي متفق عليه سلفاً وبموجبه تصنف البحوث في أربعة مستويات وعلى النحو الآتي:

١- البحوث التي تتسم بأهميتها وثقتها وأصالتها وبذلك تصدر البحوث على المستوى العالمي وتعطى لها أربع درجات.

٢- البحوث التي ترقى في أهميتها وأصالتها ودقتها لتكون من بين البحوث المتميزة دولياً وتعطى لها ثلاث درجات.

٣- البحوث التي يعترف بها إقليمياً ووطنياً من حيث فائدتها ودقتها وتعطى لها درجتان.

٤- البحوث التي يمكن الاعتراف بها وطنياً أو مؤسسياً وتعطى درجة واحدة فقط.

وفي ضوء مجموع الدرجات التي تحصل عليها البحوث المنشورة من قبل أية جامعة يتم رصد درجاتها ويحدد ترتيبها بين الجامعات وترسل النتائج للجهات التي تقدم المنح والمساعدات المالية. (www. Kingston. Ac. UK /research)

والدرجات التي تحصل عليها البحوث الجامعية هذه تدخل لاحقاً في التقييم وفي التصنيف العالمي الذي تجريه المؤسسة البريطانية للتعليم العالي higher Times



Education ويسمى تصنيفها هذا The-Qs ويتم نشره في كتاب سنوي يوزع على جميع المستفيدين طلاباً ومؤسسات وطنية ودولية .

ولكي تتوحد إجراءات التقييم والقياس للبحوث العلمية فقد أنشأت الحكومة البريطانية مؤسسة متخصصة لمديري البحث والقياس (ARMA) وهي اختصاراً ل: Association Research Mangers and Administration ومهمتها تقديم البرامج التدريبية للعاملين والكوادر الفنية والقيادية العاملة في مراكز البحوث وعمادات البحث العلمي. كما تصدر الأدلة الإرشادية الموضحة للخطوات التطبيقية وللإشكاليات التي تواجه عمليات القياس، وتعد بشأنها التقارير السنوية للحد من تكرارها.

أما أهم المؤشرات التي تعتمد في تحديد مستويات الجودة للبحوث العلمية الجامعية وكذلك توزيع الدرجات المخصصة لكل منها، فأمر يخضع للاجتهاد وللظروف المحيطة بكل دولة وبكل جامعة ومن الصعب الاتفاق على مقياس موحد يتم تعميمه عالمياً لكون الجودة لاتزال مصطلحاً نسبياً لتعدد أطرافه وتباين أجوائه وما يتوفر له من إمكانات ومستلزمات.

غير أن ذلك لا يمنع من الإشارة لأهم المعايير المعتمدة عالمياً لتحديد مستوى جودة البحوث العلمية ونوجزها بالآتي:

١ - حجم وعدد البحوث المنشورة في شبكة الإنترنت للمواقع الجامعية مصنفة حسب التخصصات .

٢ - معدلات النشر السنوي لكل عضو هيئة تدريسية، ثم لكل قسم علمي ولكل كلية داخل الجامعة.

٣ - الدرجة والمستوى الذي تصنف به هذه البحوث وفقاً للمقاييس المعتمدة دولياً أو التي يجريها الأقران والنظراء.

٤ - عدد البحوث والدراسات المنشورة في المجلات الدولية المحكمة أو التي سجلت في فهرس العلوم المنشورة عالمياً.

٥ - عدد المرات التي تم فيها الاقتباس أو الإحالة أو الإشارة أو الاستشهاد من قبل

البحوث والدراسات الأخرى بما نشرته كل جامعة. وهناك أدلة وفهارس

متخصصة بهذا الشأن How many times other have cited paper

٦- والتوجه الحديث المهم في تحديد جودة ما ينشر من البحوث والدراسات هو

قياس الأثر الذي تحدثه في المجال الذي تناولته measuring influence سواء لدى المختصين والباحثين أو لدى المؤسسات الممولة أو المستفيدة أو للدولة.

٧- كما تقاس جودة البحوث من خلال قدرتها على وضع الأفكار أو النتائج أو

المقترحات التي تتوصل إليها موضع التطبيق وعبر آليات واضحة وممكنة.

Putting ideas and recommendation to work أما الدراسات التي

تصنف بأنها «could not work» فلا تحظى بالاهتمام الذي تحظى به بحوث

الفعل Action Research

٨- ويظل للمؤشرات المادية وللعوائد والقيم الإضافية التي تحققها البحوث

الابتكارية أو الاختراعات التي تنطلق منها دورها في تحديد أعلى درجات

الجودة وخاصة من قبل الجهات المستفيدة أو التي تمول هذه البحوث.

٩- وعلى مستوى الجامعات ومراكز البحوث تعد السمعة والمكانة المعنوية التي

تضيفها البحوث الرصينة والموضوعية والمستقبلية التي يعدها أساتذتها مؤشراً

هاماً. فهي رأس مال معرفي من شأنه أن يرقى بمستويات التعليم وطرائق التعلم

ويمكن الجامعات من استقطاب أفضل الأساتذة وأفضل الطلبة لكلياتهم

وأقسامها العلمية.

١٠- وأخيراً فإن عدد الجوائز العالمية والألقاب والدرجات الفخرية التي تمنح

للأساتذة الباحثين والدعوات الموجهة لهم لإلقاء المحاضرات في الجامعات

الأخرى حول نتائج بحوثهم يعد هو الآخر مؤشراً على الجودة والرصانة

والإبداع والتميز في عالم سريع التغيير وشديد المنافسة.

## الخلاصة والتوصيات

ومن كل ما تقدم نطرح هنا وبإيجاز خلاصة ما أردنا توضيحه وعصارة ما ودنا

تقديمه من مقترحات عليها تسهم في إثارة الانتباه ولفت الأنظار وتحريك عجلة البحث العلمي الجامعي على مستوى أقطارنا العربية.

أولاً: مهما تعددت تعريفات البحث العلمي فإنها جميعاً تدور حول مضمون رئيس لا يتجاوز تلك الدراسات المتعمقة والرصينة للظواهر والمشكلات القائمة وللتحديات والقضايا المستقبلية المتوقعة للوقوف على أسبابها وأعراضها وآثارها والمتغيرات المؤثرة أو المتأثرة بها من أجل وصفها وسبر غورها وتصوير معالجتها عبر استعراض واختيار الفرضيات والنظريات والنماذج ذات العلاقة بموضوعها، إثراء للمعرفة وتحسيناً للواقع واستحضاراً للمستقبل. لذلك يفترض بالباحث الجامعي أن يختار تعريفاً دقيقاً لبحثه ينحته بنفسه ليعبر من خلاله عن الموضوع والهدف والمنهج الذي سيختاره وما يميزه عن غيره من الباحثين الذين سبقوه في ميدانه.

ثانياً: لقد كانت المعرفة الحسية المكتسبة بالمشاهدة أو بالاستماع أو باللمس، تعني الكثير لإنسان العصور التي سبقت، حيث يشترك البشر في توظيفها، ثم تراجعت لصالح المعرفة الفلسفية التي لمع بريقها في العصور التي تلتها لتميزها بالعمق الذهني والنضج الفكري وتناولها للقضايا الكبيرة المجردة. لكنها هي الأخرى ظلت تدور في فلك النقد والتساؤل والتشكيك إزاء الظواهر والقضايا دون أن تعطي الإجابات والحلول النهائية، مما أبقى الفلاسفة مختلفين حولها حتى يومنا هذا.

ثالثاً: وليس غريباً أن تراجع تلك المعارف الحسية والفلسفية اليوم لصالح المعرفة العلمية سواء ذات الطابع الوصفي التحليلي أو ذات المنهج التجريبي والاستكشافي أو للبحوث التأصيلية والإبداعية التي تتناول قضايا الناس وتركز على فهمهم وتسبر غور واقعهم أو تستشرف المستقبل الذي ينتظرهم. وليس هناك من هم أكثر اهتماماً وأقرب صلة من الأساتذة الجامعيين للنهوض بهذه المهمة الإنسانية والوطنية ناهيك عن كونها وظيفة مهنية تقع في صلب مسؤولياتهم وواجباتهم الأكاديمية. وإن تجاهلهم أو تساهلهم عن النهوض بها يعد خللاً وقصوراً ينسب لهم، ويشاركهم فيه كلياتهم وجامعاتهم التي لم توفر لهم مستلزمات وحوافزه ومن ثم فإنها أعجز من أن تسألهم عن مخرجاته ونتائجه. (الثبتي، ١٩٩٦).

رابعاً: ومن الحقائق المستمدة من الواقع أن عضو هيئة التدريس الجامعي لن يكون أستاذاً مفوهاً أو أكاديمياً بارزاً أو مدرساً جيداً إن لم يكن باحثاً فاعلاً وقارئاً نهماً و كاتباً متمرساً. وحيث يكون الأستاذ بهذه الخصائص فإنه بالتبعية سيكون مشرفاً ومناقشاً ومستشاراً ماهراً في عمله وفي مساهماته المجتمعة المختلفة. وهذا هو النمط من الأساتذة الذين تتطلع لهم الجامعات المعاصرة التي تعي رسالتها وتدرك رؤيتها وتحمل الأمانة التي تقع على عاتقها وتحرص على النهوض بمسئولياتها الوطنية والاجتماعية والتنموية إزاء أوطانها.

خامساً: وانطلاقاً من ذلك ينبغي بجامعاتنا العربية أن تعتبر البحث العلمي في مقدمة المهام التي ينهض بها أساتذتها، وشرطاً أساسياً لبقائهم في مواقعهم. وأن تخصص لإجراء البحوث ما لا يقل عن ثلث الوقت ضمن نطاق أعبائهم التدريسية، وان تحرص على منحهم سنة للتفرغ العلمي لكل أربع أو خمس سنوات يقضونها في خدمتها، وتوفر لهم المستلزمات المادية التي تمكنهم من تقديم البحوث الرصينة التي تضيف عائداً وتعد استثماراً اقتصادياً مجزياً.

سادساً: وطموحاً كهذا كما نرى لن يتحقق، وقد يظل حبراً على ورق إن لم نردم هذه الفجوة بين جامعاتنا ومؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، فتبادر هذه الأطراف كل من جانبه إلى اعتبار البحوث العلمية هي الطريق لمواكبة العصر ومتابعة مستجداته والمدخل لمعالجة مشكلاته ومواجهة تحدياته والتمنفس لاستشراف المستقبل وصناعته، والقوة الناعمة لزيادة إنتاجيتها وتحسين أدائها وتطوير كوادرها وترشيدها وإنفاقها وتحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية. ومثلما تخصص هذه الجامعات لخدمات الماء والكهرباء وللصيانة وللنقل وللسفر والإيفاد اعتماداتها الكافية لسد احتياجاتها، فإنها مطالبة بتخصيص الموارد المالية والعينية لإجراء بحوثها وإنجاز الدراسات اللازمة لنشاطها ولنمائها وتطورها. وأن تضع في حسابها أن الإنفاق عليها يعد استثماراً وليس إنفاقاً أو استهلاكاً. لذلك نوصي القطاعات والمؤسسات المدنية والأمنية العامة والخاصة بتقديم المنح والمساعدات والموازنات للباحثين المتفرغين وغير المتفرغين وأن يكون أساتذة الجامعات في مقدمة هؤلاء.

**سابعاً:** ولما كانت البحوث العلمية ليست استهلاكاً ولا ترفاً أو سلعة ثانوية في حياة المجتمعات المعاصرة، بل طاقة مضافة وقوة داعمة للتنمية الشاملة والمستدامة، فإن إعلاء مكانة البحث العلمي لا تتحقق بالكلمات وعقد المؤتمرات ولن تسمو بإصدار القرارات وتقديم التوصيات، وإنما تستلزم أولاً غرس القناعات بوجوبه لدى المسؤولين والقيادات، وثانياً بإعداد المؤهلين وتنمية الطاقات والمهارات البحثية لدى الشباب والشابات ليكون البحث عندهم هاجساً وتنافساً. وتحقيق ذلك يتطلب الاهتمام بطلبة الدراسات العليا ورعايتهم تحت إشراف أساتذة متمرسين يُشوقونهم بحب المعرفة ويمكنونهم من البحث عنها وبسبل توظيفها وتطبيقها. ونقترح بهذا الصدد الاهتمام بوظيفة «مساعد الباحث» الذي يفترض وجوده في كل الأقسام العلمية ليقدم الخدمات الميدانية والإجرائية وليتدرج عبر ممارسته ليصبح باحثاً متمكناً في مجال تخصصه من خلال تفاعله مع أساتذته. فالمهنة العلمية لا يمكن اكتسابها وإتقانها بالمحاضرات أو نيل الشهادات إن لم تدعمها التطبيقات والممارسات.

**ثامناً:** وإزاء المشكلات التي سبق أن تم استعراضها آنفاً يجدر بالجامعات أن تعنى بعمادات البحث العلمي وبمراكز البحوث المتخصصة التابعة لها وأن تنشئ الصناديق التي تمولها وتستقطب الأموال والمصادر الوقفية للإنفاق عليها سواء من أهل الخير الموسرين أو بالزمام مؤسسات القطاع الخاص بأن تخصص نسبة لا تقل عن ٢٪ من موازنتها لأغراض إجراء البحوث والدراسات العلمية لتطوير أداؤها وحل مشكلاتها. وأن تسعى الجامعات إلى الاهتمام بتسويق ما تنتجه للجهات المستفيدة عن طريق إقامة المعارض وعقد ندوات التعريف بخططها البحثية وترويج مشروعاتها المستقبلية، لكي لا يظل البحث العلمي في مجتمعاتنا بضاعة راکدة ومهنة ضائعة بينما تتنافس الدول المتقدمة على استقطاب العلماء العرب واستقدامهم وتجنيسهم لشغل المواقع القيادية المتقدمة في مراكز بحوثها وخزانات تفكيرها. (النعيمي والربيعي، ١٩٩٨).

**تاسعاً:** ولكي تصبح للبحوث العلمية التي يجريها أساتذة الجامعات قيمتها المعرفية والعلمية ينبغي تركيزها على اختبار الفروض والنظريات التي هي دوماً حصيلة

ما يتراكم من النتائج والمخرجات البحثية . فمجتمعاتنا تريد بحوثاً تنطلق من النظريات، والفروض والنماذج والبراداييمز في صياغة مشكلاتها واختيار طرائقها. فالنظريات والبحوث فرعان متلازمان، فلا نظرية دون بحث ولا بحث دون نظرية. ومثلما تسهم النظريات في توجيه البحوث وتحديد مسارها فإن البحوث تسهم في إثبات النظريات وتعديلها وإعادة بنائها. وهذه هي البحوث التي ستلفت الأنظار وتضع الجامعات في مصاف نظرائها على المستوى العالمي وتشجع الشركات والمؤسسات والجهات المستفيدة على إخضاع مشكلاتها لمثل هذه البحوث الإبداعية والاستكشافية. (الجرف ٢٠٠٣)

**عاشراً:** أما معالجة الفساد العلمي الذي يشيع اليوم في أوساط طلبة الجامعات ويتسلل عبر صفوف بعض الأساتذة وخاصة الشباب منهم عن أنشأتهم العولمة على مفاهيم التعجل والكسب السريع والشهرة المصطنعة والتفاخر بالمظاهر والألقاب المجردة من المحتوى، فأمر في غاية الأهمية والصعوبة؛ لأن تغيير وتقويم النفوس لا يتحقق بالنصوص ولا بالطقوس. وإن لم تبادر الجامعات إلى أساليب الردع والقمع لاجتثاث هذه الظاهرة من أجوائها ثم توظيف أساليب الحوار والإقناع والتوعية بمخاطرها عبر حملة إعلامية وعلمية ووطنية واسعة، فإن خطرها سيعم وستفقد الجامعات مصداقيتها والعلماء هيبتهم والبحوث قيمتها. لذلك نطالب بحملة واسعة لمراقبة المكاتب التجارية المعنية بإعداد البحوث من الباطن عبر الشبكات الإلكترونية وتجريد من يثبت فساده من الطلبة والأساتذة من بحوثهم المقدمة وكشفهم ليكونوا عبرة لغيرهم. ونحث بنفس الوقت على دراسة هذه الظاهرة المرضية لمعرفة أسبابها التي قد تتمثل في غياب الأساتذة المتميزين في تدريس مناهج البحث، أو بقصور البرامج التدريسية التي يطغى عليها التنظير أكثر من التطبيق، أو للتسيب وغياب التتبع والتقصي من قبل هيئات التحكيم وهيئات المناقشة والإشراف والنشر، لكي لا تصبح هذه الممارسات هي القاعدة التي تلجأ لها الغالبية وتكون الأمانة والرصانة في إعداد البحوث هي الاستثناء ولدى الأقلية، وعندها سنقرأ على جامعاتنا السلام وسنتنظر قيام الساعة قبل الأوان.

## المراجع

- إبراهيم ، مروان عبدالمجيد (٢٠٠٠) أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية ، عمان، مؤسسة الوراق.
- إسماعيل قيرة ، (٢٠٠١) الإشكالات النظرية والمهنية في الدراسات المستقبلية، سلسلة المعرفة ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ص ١٠٣ .
- الثبتي، علي حامد (١٩٩٦م) «ثبات أدوات القياس في العلوم الإنسانية بين النظرية التقليدية للاختبار ونظرية التعميم». مستقبل التربية العربية، القاهرة ص ١١٢-١٣١
- الجرف، ريبا سعد ، (٢٠٠٣) تحكيم الرسائل الجامعية : مشكلات وحلول مقترحة. \_\_\_\_\_ (١٩٩١) خصائص رسائل الدكتوراه التربوية للطلاب السعوديين بين المتخرجين من الجامعات الأمريكية بين عامي ١٩٦ - ١٩٨٥ ، جامعة الملك سعود.
- العساف ، صالح بن حمد (٢٠٠٠) المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، مكتبة العبيكان الرياض.
- الصياد، عبدالعاطي أحمد (٢٠٠٢) أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة في تحليل الجريمة وقيمتها العلمية بين التقليدية والمعاصرة ، ورقة مقدمة للندوة العلمية في رسم السياسات المهنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض .
- القحطاني ، سالم وآخرون (١٤٢٥) منهج البحث في العلوم السلوكية ، الرياض مكتبة العبيكان.
- المجذوب، طلال (١٩٩٣) منهج البحث وإعداده: دراسة نظرية تطبيقية ، مؤسسة عزيز للطباعة والنشر ، بيروت.
- النعيمي، تايه والربيعي، نور الدين (١٩٩٨) تبادل المعلومات حول مشروعات البحث العلمي ونتائجه في الوطن العربي، اتحاد مجال البحث العلمي العربي ، بغداد.
- سعيد، الصديقي، (٢٠٠٨) الجامعات العربية وجودة البحث العلمي قراءة في المعايير

العالمية،/ مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، العدد ٣٥، ص  
٧٠-٩٣.

عمر، محمد زيان (٢٠٠٢) البحث العلمي: مناهجه وتقنياته، الهيئة المصرية العامة  
للكتاب، القاهرة.

لوفيل، ك ولوسون، ك (١٩٧٩) حتى نفهم البحث التربوي، ترجمة إبراهيم بسيوني  
عميرة، دار المعارف، القاهرة.

### الهوامش

١ - تحت عنوان « البحث العلمي العربي تنقذه عقول النساء» تم تكريم خمس عالمات  
عربيات في دبي عام ٢٠١٢ م من قبل برنامج الزمالة العربية (ل يونيسكو - لوريال)  
لبحوثهن المتميزة وقدمت لهن الجوائز المالية والشهادات التقديرية وهن :

أ.د. رحاب محمد أمين (مصر) لبحثها عن علوم الليزر في مجال البيولوجيا الضوئية.

أ.د. رانيا زعرور (الإمارات) لبحثها في كلية الطب بجامعة الشارقة عن خلايا  
السرطان .

أ.د. إمين ربحي (تونس) لبحثها عن تأثير الطفيليات في عمل خلايا المناعة .

أ.د. انتصار السحيباني (المملكة العربية السعودية) لبحثها عن تسميم الإشعاعات  
للجينات .

أ.د. جيني جيهان (مصر) لبحثها عن التحليل الكيماوي للمواد الصيدلانية .

وكان شعار التكريم لهن (( العالم يحتاج للعلم والعلم يحتاج للمرأة)).

٢ - حول دور البحوث الجامعية والرسائل والأطروحات في تفعيل التنمية الشاملة  
المستدامة: انظر البحوث المقدمة للملتقى العلمي الذي اقامته كلية الدراسات  
العليا بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية للفترة ١٢ - ١٤ / ١١ / ١٤٣٢ هـ .

٣ - وحول واقع البحث العلمي في المملكة العربية السعودية أجرت صحيفة «مرآة



الجامعة» حديثاً مع عدد من قيادات جامعة الامام ونشرته بعددها ٣٦١ في ٦ ذو القعدة ١٤٢٥هـ ونقتبس هنا بعضاً مما نشرته :

- يُرجع الدكتور عبدالله بن محمد بن ابراهيم الخلف وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي القصور في البحث العلمي للجامعات إلى الوعي الغائب عن أهمية الإنفاق على البحوث العلمية في موازنات الجامعات .

- ويرجع الدكتور فوزان بن عبدالرحمن الفوزان عميد كلية العلوم الاجتماعية بالجامعة قصور البحث العلمي عن الإيفاء بالحد الأدنى من متطلبات البحث العلمي إلى الأسباب التالية :

- تواضع النسبة المخصصة من الدخل الوطني للبحث العلمي مقارنة بالدول المتقدمة .

- محدودية الثقافة البحثية لدى المؤسسات والشركات الأهلية .

- تركيز جهود الجامعات على الجانب التعليمي وعدم الاهتمام بالبحث العلمي .

- انشغال أعضاء هيئة التدريس بالأعباء التدريسية والإدارية .

- تقاعس بعض أعضاء هيئة التدريس عن تطوير أنفسهم ومتابعة الجديد في تخصصاتهم .

- عدم وجود خطة أو إستراتيجية واضحة للأبحاث العلمية لأعضاء هيئة التدريس .

٤ - حول حرية البحث والنشر في الجامعات يقول الدكتور يزيد السورطي في كتابه ((القيم السلطوية في التربية العربية )) «ان مفهوم الحرية الأكاديمية لدى غالبية الأكاديمين العرب غير محدد، بل مشوش ، ونسبة منهم تمارسه وفقاً لاجتهادات شخصيه ، فلا يوجد في القوانين أو الدساتير ما يشير إلى مفهوم الحرية الاكاديمية ، وما حدوده وماهية تطبيقاته . ولو استعرضنا وثائق الجامعات العربية وأهدافها ورسالتها سنجد أنها تخلو من مفهوم الحرية الأكاديمية ولم تتم الإشارة إليه حتى بطريقة غير مباشرة» .

انظر مقالة منى محمد الشدي ، أستاذة علم النفس الاجتماعي بجامعة الملك سعود وعنوانها (عن الحرية في الجامعات مره أخرى) جريدة الرياض في عددها ١٥٩٦٤ الصادر في ١٦ / ٤ / ١٤٣٣ هـ .

## أهم المواقع العالمية ذات العلاقة بالبحوث العلمية الجامعية

١- مركز أنقرة للبحوث الإحصائية والاجتماعية والتدريب للأقطار الإسلامية . WWW.

Sesrtic

2- Asia's Best Universities – www. Asiaaweek.com.

3- Top American Research Universities - http: jmp. Asu. Edu

4- Top world Universities, scienentometrics Ranking, Bern, Switzerland

5- Top 255 world Universities. U.K. www. Shig hereducation.

6- University Ranking and Guides. www. Macleans.ca. Canconda

7- The center for University development. www. Daad. De Germany